

وزير الدفاع والداخلية يبحثان مع السفير الفرنسي التعاون الأمني بين البلدين



■ وزير الدفاع خلال لقائه بالسفير الفرنسي أمس

بحث وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد أمس مع سفير جمهورية فرنسا الصديقة بصنعاء جوزيف سيبا مجالات التعاون الثنائي المشترك بين البلدين والجيشين الصديقين اليمني والفرنسي.. خاصة في جوانب التأهيل والتدريب ومكافحة الإرهاب والفرصة البحرية.

وأشاد السفير الفرنسي بالجهود التي يبذلها نائب رئيس هيئة الإرهاب وأمين المنشآت الاستثمارية الفرنسية في اليمن.. مؤكداً أن حكومة بلاده تدعم وحدة اليمن واستقراره وتحرص على تعزيز العلاقات اليمنية الفرنسية وتقديم كافة أوجه الدعم اللازم لليمن في ضوء الانفاقيات الموقعة بين البلدين.

حضر اللقاء نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون التدريب والمنشآت التعليمية اللواء الركن علي سعيد عبيد والملحق العسكري بسفارة فرنسا في صنعاء.

من جهة أخرى بحث وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أمس مع نائب مدير مفوضية الشؤون الإستراتيجية في هيئة الأركان الفرنسية السيد نيكولاوجوا أوجه التعاون الأمني بين البلدين الصديقين، وسبل تعزيزها وتطويرها خاصة في ما يتعلق بجوانب التدريب والتأهيل ودعم

خفر السواحل اليمنية ووحدة أمن المطارات.

وأشاد وزير الداخلية بالتطور الملحوظ والمتنامي في العلاقات الثنائية والتعاون الأمني بين اليمن وفرنسا، وخاصة في مجالات التدريب والتأهيل ومكافحة الإرهاب والفرصة البحرية، مجدداً الدعوة لنتظيره الفرنسي لزيارة اليمن.

من جانبه أكد المسؤول الفرنسي دعم الحكومة الفرنسية لوحدة وأمن واستقرار اليمن.. لافتاً إلى أن العام الجاري سيشهد المزيد من التعاون الاستراتيجي بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء سفير جمهورية فرنسا بصنعاء جوزيف سيبا والملحق وحسن ترحاب وصيافة.

اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة التعديلات الدستورية تواصل أعمالها

عقدت اللجنة الإعلامية المنبثقة عن اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة التعديلات الدستورية اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس اللجنة أحمد محمد الكلاني.

وناقشت الترتيبات اللازمة في الإعداد والتهيئة للقاء الموسع المزمع انعقاده غداً الاثنين الذي سيحضره وممثلون عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الهيئات والمؤسسات والباحثين والمهتمين والراغبين في إبداء آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم في مشروع التعديلات الدستورية.

وقد أكد أعضاء اللجنة أهمية مثل هذه اللقاءات والندوات التي من شأنها إتاحة الفرصة للمشاركة وإشراك الرأي العام في مثل هذه الأحداث الكبيرة التي تعد تحولاً كبيراً في الأنظمة الديمقراطية.

كما حث أعضاء اللجنة الإعلامية كافة المعنيين والمهتمين على المشاركة الفاعلة وضرورة التفاعل مع اللجان البرلمانية المعنية بدراسة التعديلات الدستورية. كون التعديلات أصبحت مطلباً وضرورة حتمية لا تخضع حراً بعينة بقدر ما تقتضيها المصلحة الوطنية العامة.

وعلى الصعيد نفسه عقدت لجنة الصياغة اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس اللجنة علي عبدالله أبو حليقة.

وفي الاجتماع استعرضت اللجنة عدداً من القضايا والمواضيع المتصلة بدراسة مشروع التعديلات الدستورية.

كما كلفت فريق العمل الخاص باللجنة بإعداد هيكل

مشروع التقرير الذي من شأنه استيعاب تقارير اللجان الفرعية ليتسنى تدوين كافة الآراء والمقترحات التي ستستقبلها اللجان من الفعاليات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمختصين والمهتمين للاستفادة منها وبما يعزز من المشاركة الشعبية في مثل هذه الأحداث الهامة.

وفي سياق متصل استعرضت لجنة تلقي الآراء والمقترحات في اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي عبد الملك أحمد الوزير جملة من المواضيع، في جدول أعمالها منها ما يتعلق بمفهوم نظام الكوتا في بعض الدول العربية.

واستخلصت اللجنة من خلال ذلك ما يعنيه نظام الكوتا النسائية من تحديد لنسبة أو عدد محدود من مقاعد البرلمان بحيث يلزم هذا النظام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد للنساء في مستوياته التطبيقية كافة وهو نظام معمول به في عدد من الدول العربية حيث يعتمد نظام الكوتا على أساس النسب وبذلك فإن اللجنة وفقاً لمهامها تعمل على تلخيص كافة الموضوعات ذات الصلة بمشروع التعديلات الدستورية لتقديمها إلى لجنة الصياغة لإمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين بهذا الشأن.

فيما عقدت لجنة الاتصال وإدارة الحوار والمشاركة في الندوات اجتماعاً لها أمس برئاسة عضو اللجنة عبدالعزيز أحمد كرو.

وفي الاجتماع ناقشت اللجنة جملة من الآراء والمقترحات المطروحة من قبل أعضاء اللجنة حول التحضير للمشاركة في اللقاء الموسع.

الوقوف مع لبنان واجب قومي ووطني



د. محمد رجب أبو رجب

بتعرض لبنان اليوم لتفذية الفتن الداخلية على أبواب حدود قرار المحكمة الدولية بشأن اغتيال الشهيد الحريري، والمحكمة ومن وراء المحكمة هم من يريدون للبنان الفتنة والقتال الداخلي والنفع بالحرب الأهلية.

نحن نعرف جيداً أن حكومة الكيان الصهيوني لا تريد أن يكون لبنان موحداً وموحداً ومزدهراً، وتعلم أن هناك خطراً يهدد أمنها من لبنان بحكم وجود تيار وطني عريض مقاوم، ولذلك لا بد من تصفيته هذا التيار، ونعرف أن جيش الاحتلال فشل في عام 2006م وقيل ذلك في منع المقاومة من الانتصار عليه وحرقه وهزيمته وزرع الرعب في صفوفه، وهذا ما كشفت عنه الأيام الألفية للحرب، ومن هناك لا بد من التأمير على لبنان من داخل لبنان من خلال حلفاء إسرائيل المعروفين لنا جميعاً.

لقد دفع لبنان من عام 1975 حتى عام 1982م ثمناً باهظاً في الحرب الأهلية والتي صورها بأنها بين المسلمين والمسيحيين، وهذا غير صحيح، ثم جاء الإجتياح الصهيوني عام 1982م للجنوب وللضاحية الجنوبية ووسط بيروت والمخيمات الفلسطينية لوجه ضربة قوية للتخالف الوطني الفلسطيني وعلى أثره خرجت المقاومة المسلحة الفلسطينية من لبنان وهاهي تسدد فواتير خروجها من لبنان حتى اليوم، وأكبر فاتورة كانت توقيعها على اتفاق أوسلو، وما تلاه من اتفاقات.

تعالوا للنقف إلى جانب لبنان، إلى جانب قواه الوطنية والخبرة إلى جانب رئيسه الشخصية الوطنية المشهود لها من كل اللبنانيين لنجذب لبنان أي مكروه، ولننوح الصف سنة وشيعة ومسيحيين فكلهم للبنان الذي نحبه ونعشقه، لبنان الذي تعلمنا منه الديمقراطية والوطنية، لبنان الحضارة والشموخ لبنان اليوم بحاجة إلى كل الدعم العربي الوطني لوحدته شعباً وأرضاً، والعرب هم من يجب أن يقوموا بهذا الدور لا غيرهم.

وحدة لبنان مصلحة لكل العرب، ويكفي ما نراه في السودان وغيره من الساحات العربية من توتر وصراع وخلاف لا يستفيد منه إلا أعداء هذه الأمة العربية وأعداء الوحدة العربية.

تتمت الصفحة الأولى .. تتمت الصفحة الأولى .. تتمت الصفحة الأولى..

أقرت معايير ..

واشترطت المادة (26) من قانون الانتخابات والاستفتاء أن يكون من يعمل بهذه اللجان يمني الجنسية وان لا يقل عمره عن 21 عاماً بالنسبة للعضو وعن (25) عاماً بالنسبة للرئيس .

واشترطت المادة أن يكون رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية من حملة الشهادة الجامعية على الأقل، وأن يكون رؤساء وأعضاء اللجان الأساسية والأصلية والفرعية من حملة الشهادة الثانوية على الأقل وأن يكون مستقيم الخلق ضده حكم نهائي في أي جريمة من جرائم الانتخابات أو في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

وبحسب قانون الانتخابات العامة والاستفتاء لا يجوز أن يعين في لجان إدارة الانتخابات الأصلية والفرعية بالدائرة الانتخابية من يكون بينه وبين أحد المرشحين فيها قرابة حتى الدرجة الرابعة .

كما أسندت المادة (27) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001 إلى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تشكيل لجان إشرافية على مستوى المحافظات للقيام بالإشراف على أعمال لجان إدارة الانتخابات .

وفيما اشترطت الفقرة (د) من المادة (24) عدم جواز تشكيل أي لجنة من حزب واحد أنطت الفقرة (هـ) من المادة نفسها باللجنة العليا لتحديد المعايير الخاصة باختيار رؤساء أعضاء اللجان على أن يتم وفقاً للشرط المذكورة في المادة 26 من قانون الانتخابات ولائحته .

وبحسب اللائحة التنفيذية لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001 الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (11) لسنة 2002 تنص الفقرة (ب) منه بإعطاء الأولوية عند تعيين رؤساء اللجان الانتخابية لذوي الخبرات الإدارية والقانونية من حملة الشهادات الجامعية ومن سبق لهم المشاركة في أعمال اللجان الانتخابية وثبتت كفاءتهم وعدم إخلالهم بواجباتهم التي انيطت بهم خلال عملهم في اللجان السابقة .

وتضمنت معايير الاختيار الخاصة باللجان الانتخابية بصورة عامة الالتزام بالحياد أثناء أداء المهام باللجنة فيما حددت المعايير الخاصة باللجان الإشرافية بإعطاء الأولوية لذوي الخبرات الإدارية العليا والقانونية الأعلى مؤهلاً ومن سبق لهم المشاركة في أعمال اللجان السابقة بكفاءة وثبتت عدم إخلالهم بواجباتهم خلال عملهم في اللجان السابقة والالتزام بتعليمات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء .

في حين أعطت المعايير الخاصة باللجان الأصلية الأولية لذوي الخبرات الإدارية والقانونية والمفاضلة عند اختيار المشاركين في اللجان للمقيمين في نطاق الدائرة الانتخابية بالإضافة إلى أعمال اللجان السابقة بكفاءة فضلاً عن الالتزام بتوجيهات اللجان الإشرافية في إطار تعليمات وتوجيهات اللجنة العليا مع مراعاة إشراك المرأة بنسبة تحددها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء .

فيما تضمنت المعايير الخاصة باللجان الفرعية دقة العمل وإعطاء الأولوية لذوي الخبرات والكفاءات والمشاركة في المشاركة عند اختيار المشاركين في اللجان للمقيمين في نطاق الدائرة الانتخابية بالإضافة إلى الالتزام بتوجيهات اللجان الأصلية في إطار التعليمات والإجراءات القانونية والأدلة التنفيذية.

تنفيذي الضالع..

والري والشؤون الاجتماعية والعمل والضرائب والإدارة العامة للمعلومات والإحصاء والتوثيق.

وفي الاجتماع أكد المحافظ على أرض الواقع من إنجازات ومكاسب تنموية وخدمية خلال العام الماضي يعزز المنجزات الرائدة التي شهدتها المحافظة في عهد الوحدة المبارك .

مشدداً على أهمية مضاعفة الجهود لرفع مستوى الأداء في كافة المكاتب التنفيذية لمواصلة ترجمة الغايات والأهداف التنموية وتحقيق نهوض شامل لمختلف مديريات المحافظة .

كما أكد أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين كافة المكاتب التنفيذية والمجالس المحلية لاستيعاب متطلبات التنمية وتلبية احتياجات مختلف مناطق المحافظة ومديرياتها.

هذا وقد أدان المكتب التنفيذي بمحافظة الضالع محاولة الاعتداء الأثمة التي استهدفت محافظ المحافظة ومراقبيه أثناء زيارته لعدد من المناطق بصدية الحصين لافتتاح ووضع الحجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والتنموية ولقائه بالمواطنين.

وفي هذا الإطار تدعو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب للمشاركة في اللجان الانتخابية التي ستشكل لإدارة الانتخابات التأسيسية 2011.

وأعلنت اللجنة مهلة أسبوع من تاريخه لتسلم ردهمى بالموافقة من تلك الأحزاب متضمناً الوثائق المحتوية على البيانات التفصيلية الخاصة بهم ووفقاً للشرط والمعايير التي أقرتها اللجنة.

وكلفت اللجنة رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالتخاطب مع الأحزاب والتنظيمات السياسية المعنية من خلال مذكرات رسمية بهذا الشأن .

واستعرضت اللجنة التقرير المقدم من رئيسي قطاعي التخطيط والشؤون الفنية الإحصاء والبحوث والدراسات بشأن نماذج الوثائق الانتخابية التي سيتم طباعتها داخل اللجنة وأقرتها .

كما استعرضت اللجنة التقرير المعد من القطاع الفني الخاص بكمية القراسية والمستلزمات الانتخابية وكباين الاقتراع ووحدة الإضاءة الغازية لمرحلة الترشيح والاقتراع والفرز وإحالتها إلى لجنة المناقصات باللجنة لتب فيها وفقاً للنظام والقانون .

اليمن تجدد..

الدولي الأوروبي عن طبيعة الزيارة التي يقومون بها إلى اليمن، وعن جولتهما الميدانية لمخيمات اللاجئين، وعن الدور الذي يؤديه كل من المفوضية العليا الدولية والمفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين في ما يخص دعم اللاجئين في اليمن، ومستوى التنسيق المشترك بين اليمن وكلا المفوضيتين الدولية والأوروبية.

مراكز الاقتراع..

قال إنه لا يجب أن يصدر أحد حكماً مسبقاً على النتائج، موضحاً ان الاستفتاء لبي على الأرجح المعايير الدولية مما يعني ان ما يتعين على الجنوبيين عمله الآن هو الانتظار للاحتفال بيوم استقلالهم ربما في التاسع من يوليو تموز.

وقبل الرئيس الامريكى الاسبق من أهمية تهديدات بخروج احتجاجات حاشدة في الشمال بعد الاستفتاء، متمينا أن تحري أحزاب المعارضة في شمال مشاورات مع حزب الرئيس (عمر حسن البشير) وأن تعد لتعديلات في الدستور".

ومن المقرر اعلان النتائج النهائية قبل 15 فبراير شباط لكنها قد تعلن في بداية الشهر القادم.

إعلان